الاستثمارات الأجنبية
وأثرها على المصالحات في بناء الدولة في رواندا

Foreign Investments and their Impact on Reconciliations and State Building in Rwanda

د. علي إبراهيم علي

Dr Ali Ibrahim Ali

draliabu99@gmail.com

المُستخلص

بناء الدول يحتاج لإستراتيجيات وتصالحات ووحدة، وخلق علاقات تعاون إقليمي ودولي لجذب الاستثمارات الأجنبية لمساعدة الدول وليس استعمارها، لذا جاءتْ الدراسة بعنوان: الاستثمارات الأجنبية وأثرها على التصالحات في بناء الدولة في رواندا، إذ تناولت أهمية الاستثمارات في ذلك، ما جعل رواندا في مقدمة الدول اقتصادياً واجتماعياً وتكنولوجياً، بفرضية أنَّ الاستثمارات الأجنبية يمكن أنْ تلعب دوراً كبيراً في بناء الدولة، وذلك بإتباع منهج: تاريخي، تحليلي، ودراسة حالة (رواندا)، وفق المحاور الآتية:

المفاهيم التعريفية لـ:(الدولة – التصالحات– الاستثمار)، رواندا جغرافياً وتاريخياً، التصالحات والوحدة، أثر الاستثمارات الأجنبية والنشاط الاقتصادي في البناء، نماذج الاستثمارات الأجنبية، النتائج، التوصيات.

Abstract

Building states needs strategies, reconciliations and unity, and creating regional and international transaction to attract foreign investments, so the study is under the title: Foreign investments and their impact on the reconciliations to build the state in Rwanda, where it dealt with the importance of investments in that, which made Rwanda at the forefront of countries economically, socially and technologically, under the premise. Foreign investments can play a major role in building the state, by following a historical, analytical, and case study approach (Rwanda), according to the following axes:

Defining concepts for: (the state – reconciliation – investment), Rwanda geographically and historically, reconciliation and unity, the impact of foreign investment and economic activity in construction, foreign investment models, .results, recommendations

المقدمة

التجربة الرواندية واحدة من التجارب الإنسانية العالمية التي تستحق الدراسة، إذ لعب المستعمر دوراً سالباً في تفكيك المجتمع الرواندي، وذلك ببث الكراهية وانتهاج سياسة التفرقة والانقسام، وممارسة الاضطهاد وانتهاك حقوق الإنسان، بجانب استقطاب النخب الرواندية بين مجموعتي (الهوتو والتوتسي) لخدمة أهداف المستعمر، مما أحدث شرخاً كبيراً أدى في نهاية الأمر إلى تلك المجاز والتطهير العرقي في ١٩٩٤م وانهيار كامل لأبنية الدولة والمجتمع، وخلّف عدداً هائلاً من الأيتام والأرامل والمعاقين بجانب النزوح الداخلي واللجوء إلى الدول المجاورة.

هذا الانهيار المريع وضع القيادة الروانية أمام تحدي كبير بعد ١٩٩٤م، لِلَمّ الشتات ورتق النسيج الاجتماعي المتهتك، بجانب توحيد الشعب الرواندي وإجراء المصالحات بين مجتمعاته المختلفة، وبناء الدولة وإصلاح الأوضاع الاقتصادية والنظام السياسي السيئ الموروث من المستعمر بمساعدة النخب القيادية التي ساهمت بقدر كبير في انهيار الدولة وانقسام المجتمع إلى طوائف عرقية ودينية.

استطاعت القيادة الروانية توحيد المجتمع الرواندي وغرس روح التسامح والتصالح فيه، كما تمكنتْ من قيادته موحداً نحو التنمية والنهضة من خلال رؤية إستراتيجية مداها ٢٠٢٠م، شاركت فيها معظم النخب الرواندية المثقفة سواء كانت داخل رواند أو خارجها، هكذا انطلقت رواندا بشعب موحد متصالح نحو آفاق تنموية رحبة قادته إلى النهضة الحالية التي

جعلت رواندا واحدة من أكثر دول العالم تقدماً في النمو الاقتصادي والأمان وصلاح بيئة الأعمال، مما جعلها تنفتح على الاستثمارات الخارجية وتوليها اهتماماً بالغاً، ابتداء من تكوين مجلس خاص بذلك وسن تشريعات للاستثمار تمنح تسهيلات وإعفاءات ضريبية كبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي جذب عدداً من الاستثمارات التي وصلت في عام ٢٠١٨م إلى (اثنين مليار دولار) مما كان له الأثر الكبير في: تصالح وتعايش المجتمعات، وعملية الوحدة وبناء الدولة الحديثة في رواندة، وبالتالي كانت نهضة رواندا عملية تشاركية بين كل المجتمع، معتمدة في ذلك على: تأهيل وتدريب الشباب، وشحذ هممهم، وتحريك طاقاتهم وقواهم المشتركة، وتوظيف قدراتهم على مستوى الأفراد والجماعات، وانتزاع عوامل الضعف والوهن منهم، وغرس روح فريق العمل والتعاون في هدف واحد يجمع كل الروانديين دون استثناء، قال تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى**﴾ هكذا كانت عملية الاعتدال في السلوك، وقفل كل الأبواب التي تؤدي إلى الرجوع للماضي المأساوي لرواندا.

المفاهيم التعريفية للدولة:

هنالك عدة تعريفات مختلفة للدولة ولكن جميعها اتفقتْ على الأركان الأساسية للدولة م وهي:

عرفها بطرس غالي ومحمود خيري بأنَّها: (مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين، وتسيطر عليهم هيئة منظمة أستقر الناس على تسميتها الحكومة).[١]

أمّا تعريف الدولة في اللغة العربية: دال يدول فهو دائل يعني التداول

والمداولة وهي تعني الدوران والتعاقب، أمّا نظام الإسلام لم يحدد نوعية الدولة بل ركّز على تأسيس الحكم في الدولة على العلم والقيم الفاضلة وأنَّ الحاكمية لله سبحانه وتعالى.[٢]

على الرغم من اختلاف العلماء في تعريف الدولة إلّا أنَّهم اتفقوا على الأركان الأساسية للدولة التي تتمثل في الآتي:

السكان: (Population): مجموعة الأفراد الذين لهم الرغبة في العيش معاً ولا يشترط عدد معين.

الإقليم المحدد: (Definite Territory): مقر ثابت ودائم لإقامة المواطنين المكونين للدولة.

الحكومة: **(Government)**: هيئة حاكمة تتولى الإشراف على الشعب وحمايتهم وتنظيم علاقاتهم.

السيادة: (Sovereignty): السلطة المطلقة العليا في الدولة.[٣]

رواندا الموقع والجغرافية:

انطلاقاً من تلك التعريفات الخاصة بالدولة، فانَّ رواند تنطبق عليها كل الشروط لتصبح دولة كاملة الأركان: ذات سيادة، تحوز على رقعة جغرافية محددة، يتعايش فيها سكان يخدعون لنظام حكم واحد، وهي دولة غير ساحلية، تقع في منطقة البحيرات شرق ووسط أفريقيا جنوب خط الاستواء بدرجات قليلة، تبلغ مساحتها حوالي ٢٦,٣٣٨ كيلو متر مربع وهي منطقة مرتفعات شاهقة تحتل الجبال أغلب أراضيها مما

جعلها تسمى بأرض الألف تلة، وهي عضواً في دول شرق أفريقيا وتُعد من دول (الكمونولس) و(الفرنكوفونية)، وتحدها من الشمال يوغندا ومن الشرق تنزانيا ومن الجنوب بورندي ومن الغرب الكنغو الديمقراطية، يغطي إقليم السافنا الناحية الشرقية منها، وبها عدد من البحيرات وتكاد تغطي الزراعة والمساحات الخضراء أغلب أراضيها، وتقع القري بين الأشجار وبساتين الموز المنتشرة، وتمتاز غاباتها بوجود حيوانات (الغوريلا) النادرة التي تعيش في حديقة (البراكين) المفتوحة للزوار في الجزء الشمالي للدولة، ومناخها متغلب ما بين معتدل إلى شبه استوائي وبها موسمين مطريين وموسمين جافين، أمّا اللغة العامة المشتركة بين المجموعات السكانية الثلاثة هي (كينيارواندا) بجانب اللغتين: الإنجليزية والفرنسية كلغات رسمية للدولة، أمّا إدارياً تقسم رواندا إلى: (٤ محافظات بالإضافة لمدينة كيجالي وهي العاصمة القومية للدولة، وتحتوي المحافظات على ٣٠ منطقة، وتضم المناطق حوالي ٤١٦ مقاطعة، والمقاطقات تقسم إلى ٢١٤٨ خلية، أمّا الخلاية تضم حوالي ١٤٨٣٧ قرية)، وتعتبر المنطقة هي الوحدة السياسية والإدارية الأساسية في الدولة، أمّا القرية هي أصغر كيان سياسي إداري في الدولة وذلك لقربها من المواطن لذا هي المستوى الإداري الأهم لتلمسها قضايا المواطنين بصورة مباشرة، أمّا عدد سكان رواندا حسب التعداد السكاني لعام ٢٠١٢م حوالي (١٠,٥١٥,٩٧٣) يمثل النساء من هذا التعداد حوالي (٥٢٪) بينما يمثل الرجال حوالي (٤٨٪).[٤]

رواندا خلال الحقب التاريخية المختلفة:

فترة ما قبل الاستعمار:

رواندا لها تاريخ طويل متجلي في الحقب الزمنية المختلفة: فترة ما قبل الاستعمار وبعده، أمّا فترة ما قبل الاستعمار كانت رواندا دولة ذات سيادة ومجتمعها يمثل ثلاث مجموعات سكانية: (الهوتو- التوتسي- التوا)، وكانوا متوحدين لهم تنظيماتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولهم ثقافاتهم وعادات مشتركة متجزرة فيه قبل مجيء الاستعمار في(١٨٩٧م)، وقبل وصول المبشرين الكاثوليك، وكان لديهم شعور مشترك بالهوية الوطنية وحماية بلدهم معاً، وكانت رواندا هي بلد لجميع القوميات التي تقطنها، ولا أحد يشعر بتميزه ضد الآخر، ولا مجموعة تشعر بأنَّها متميزة ضد الأخرى، وكانت تعرف المجموعات فقط بالنشاط الاقتصادي، على سبيل المثال: (التوتسي) هم الرعاة، أمّا المزارعين فهم (الهوتو)، (والتوا) كانوا يمتهنون جني الثمار والصيد والصناعات الأخرى.

على الرغم من نقاط الضعف وعدم المساواة في مؤسسات الحكم قبل فترة الاستعمار، إلّا أنَّ تلك المؤسسات قدمت الحد الأدنى من الاستقرار والتقدم المستمر، وهو ما لم يفعله غيرهم من الذين تقلدوا مواقع السلطة فيما بعد، بعد مجيء المستعمر، بل انخرطوا في تعمد مقصود لتقسيم المجتمع الرواندي بالتحريض والتعبئة مما أدى في نهاية الأمر إلى التطهير العرقي في ١٩٩٤م.[٥]

عوامل الوحدة قبل الاستعمار:

هنالك عدة عوامل بين: (الهوتو– التوتسي– التوا) كانت تعضد الوحدة والتكامل في ما بينهم:

أ.**العشيرة:**

قبل حقبة الاستعمار كانت المجموعات السكانية في رواندا: (الهوتو والتوتسي والتوا) لم تقسم أنفسها عرقياً، ولم تكن تلك التقسيمات العرقية معروفة لديهم، بل كانوا يعرفوا اجتماعياً بالعشيرة، وهو ما اتفق عليه المؤرخون، كما اتفقوا على أنَّ الثلاث مجموعات اختلطوا في نفس العشائر.

ب.**اللغة المشتركة:**

بما أنَّ اللغات هي إشارات التواصل التي تعرف بها الشعوب وانتماءاتها الاجتماعية، وهي كذلك لسان الأم الذي ينتمي إليه أي عرق يتحدث به، لذا فإنَّ الروانديين لديهم لغة مشتركة واحدة هي (كينيارواندا).

ج.**الثقافة: عامل مشترك للمعتقدات والأخلاق.**

اتسمتْ الحياة في رواندا بالدين المشترك واحترام الأسلاف، هذا بجانب عوامل أخرى وحدتْ الحياة الاجتماعية هنالك، ورتبتْ العلاقات أفقياً ورأسياً مع: (العائلة . والكون . والرب)، وكان الروانديون يعتقدون أنَّهم لا يعيشون لأنفسهم فقط، بل يعيشون لمجتمعهم ولأسلافهم، هكذا كانت الحياة تدار بانسجام عاطفي وقيم مشتركة مثل: حب الوطن، النزاهة،

البطولة، التميز، وحماية المحتاجين، أما قتل الأطفال والنساء كان محرماً في ثقافتهم.

د.تشاركية الأرض والحياة:

كان الروانديون موحدين في تشاركهم للأرض التي يعيشون فيها جنباً إلى جنب، إذ لا يوجد إقليم مخصص لمجموعة دون الأخرى، كانوا يعيشون في أقاليم وأحياء سكنية مختلطة ويتصاهرون ويساعدون بعضهم بعضاً بحكم الجوار في السكن دون التحيز للانتماءات العرقية الضيقة.

هـ.الملك (الحاكم):

قبل الاستعمار انتهجت رواندا نظام الدور الاجتماعي الفاعل للملك بعيداً عن التنوع العرقي والصراعات العشائرية، هذا الدور الاجتماعي الفاعل للملك (أموامي) وأمه (أموقابكازي) رسم الأسلوب الجاد للقيادة الرواندية، إذ كانت الأعراف الشفاهية والموثقة تثبتْ أنَّ رواندا عاشتْ في وحدة قوية لعدة قرون، وأنَّ الملك حكم فترة ما قبل الاستعمار بجدارة وصرامة وفرض سياج للتماسك المجتمعي وكان على مسافة واحدة من كل الناس، التزاماً بالإجراءات الرسمية المعتمدة من جسم خاص يسمى (أبيرو) وهو مجلس استشاري للملك في الشؤون السياسية والدينية ذو طابع كهنوتي، إذ لقب الشعراء الملك بـ (Sebantu) (ملك كل الناس)، وكان الملك فوق كل التكوينات الاجتماعية ويمثل الأمة وأنَّه الوسيط بين البشر والإله.[٦]

رواندا في حقة الاستعمار (١٨٩٧م – ١٩٦٢م).

لم تكُ سابقاً الخلافات بين الهوتو والتوتسي عرقية ولكن التصنيفات الطبقية لهذه المجموعات من قبل المستعمر والمبشرين، بجانب انتهاج نظام حكم لا مركزي وحرمان الملك من سلطاته، هذه العوامل شكلت نخب مساعدة للمستعمر من التوتسي، الأمر الذي رفضته المجموعات السكانية الأخرى مما أدى إلى اصطفاف كل المجموعات: (الهوتو– التوتسي– التواء) عرقياً منذ الاحتلال الألماني من (١٨٩٧م– ١٩١٦م) وكذا في فترة الاحتلال البلجيكي من (١٩١٦م– ١٩٦٢م)، هذا التغير الذي طرأ على رواندا، وسياسات الانقسام والتفرقة من قبل المستعمر وبث الكراهية بين المجموعات السكانية، بجانب ممارسة الاضطهاد وانتهاك حقوق الإنسان، تلك الممارسات عمقت الاصطفاف العرقي وأثرت على كل من: (القيادة، الاقتصاد، المجتمع والثقافة).

في ١٩٢٧م انتهج البلجيك سياسة تمكين شباب التوتسي وكانوا يرون أنَّ شباب التوتسي يمتلكون عناصر التقدم وروح القيادة ولديهم الإحساس بالمسؤولية دون غيرهم من بقية شباب المجموعات السكانية الأخرى، هذا التصنيف جعل البلجيك يميزون التوتسي على غيرهم، ويستبدلون قادة الهوتو والتوا بقادة التوتسي، بل فوضوا قادة التوتسي بتنفيذ بعض أحكام الاستعمار القاسية ومكنوهم من السلطة والسيطرة، حتى الذين يؤدون أدوار ثانوية من قادة المجموعات الأخرى، تم استبدالهم بقادة التوتسي، على الرغم من أنَّ الهوتو يمثلون ٨٥٪ من سكان رواندا بينما التوتسي يمثلون ١٤٪، هذا الوضع رسم استياء عام ضد التوتسي.

في عام ١٩٥٠م أكتشف عدد مقدر من نخب التوتسي أنَّ المستعمر يريد تقسيم بلادهم لذا رفضوا أنْ يكونوا هم أدوات لذلك فامتنعوا عن التعاون مع المستعمر بل أبدوا استعدادهم للقتال من أجل الاستقلال، فسرعان ما غير المستعمر البلجيكي والكاثوليك خطتهم وشرعوا في خلق بديل من نخب الهوتو، بحجة أنَّ كل التقصير والمعاملات القاسية لم تكن منهم بل من حلفائهم التوتسي، هكذا بدأ المستعمر البلجيكي تحالفات جديدة مع نخب من الهوتو، والتزم الهوتو للمستعمر بتنفيذ كل سياساته، واستحوذوا على كل السلطات بما في ذلك سلطة الشرطة، وبدأ المستعمر في تعبئة الهوتو ضد التوتسي بجانب تنظيمهم ودعمهم للقيام بانتفاضة (١٩٥٩م) التي اضطهدت وقتلت الآلاف من التوتسي، وتم نفي المئات منهم إلى بورندي وتنزانيا ويوغندا وزائير وغيرها من الدول.[٧]

الجمهورية الأولى في رواندا (١٩٦٢م- ١٩٧٣م).

بعد الاستقلال مباشرة وحتى ١٩٩٤م كانت البيئة السياسية والاجتماعية فوضوية وغير مستقرة، وكانت الأحزاب ذات طابع عرقي، وتم تكوين أول جمهورية في رواندا برئاسة (غرقوار كايباندا) الذي كان يستمد شرعيته من الاضطهاد السياسي، وسلطته من حزبه (MDR PARMEHUTU) ذو اللونية العرقية والتفرقة العنصرية الذي يدعو بشكل صريح للكراهية ضد التوتسي.[٨]

الجمهورية الثانية في رواندا (١٩٧٣م- ١٩٩٤م).

في عام ١٩٧٣م تم خلع (كايباندا) بانقلاب عسكري بقيادة (جوفنال هابيديمانا) وتم استبدال حزبMDR بحزب MRND الذي واصل في نفس سياسات التمييز العنصري ضد التوتسي، بل ميز أقاليم ضد أخرى خاصة أقاليم الشمال، لدرجة حتى وظائف الحراسات يصعب الحصول عليها إذا لم يكن المتقدم للوظيفة من أقاليم الشمال، كما سعت الحكومة لترسيخ نظام المحاصصة للمجموعات العشائرية، وتم تعبئة الهوتو بأنَّهم كانوا مظلومين لذا يجب أنْ ينالوا نصيب الأسد، وبحلول عام ١٩٩٠م كل من: الأزمة الاقتصادية واحتكار السلطة كانت السبب في تدمير نظام (هابيديمانا)، بجانب الإفلات من العقاب، كل ذلك بدأ يرسم ملامح لدولة الاحتيال والفساد والابتزاز والإساءات، مما أضعف الدولة، بجانب تكريس حياة البرجوازية في يد واحدة وحياة الفقر في اليد الأخرى.

كما أصبحت وسائل الإعلام الرسمية تعبئ ضد التوتسي، وبعضها تتبنى خط التطهير العرقي وبث خطاب الكراهية، وكان هذا هو الخط الإستراتيجي للنخب في التعبئة، أيضاً لم تتخذ الحكومة أي إجراءات قانونية ضد المجرمين بل كانوا يعيشون حياتهم العادية بين الناس.[٩]

التطهير العرقي وانهيار الدولة ١٩٩٤م:

تلك الممارسات، وما خلفه المستعمر من تفرقة عنصرية، وتمييز عرقي، وتقسيم الروانديين إلى مجموعات عرقية طبقية، والاستعانة بالنخب الرواندية بتقريب مجموعة واستبعاد أخرى لخدمة أجنداته الاستعمارية، بجانب تدمير نظام الحكم الصارم الذي كان قائم قبل وصول المستعمر،

زد على ذلك السياسات غير الرشيدة للحكومات الوطنية بعد الاستقلال، وإنشاء أحزاب على أساس عرقي، كل ذلك أفسد البيئة السياسية للدولة ووضع المجتمعات في شكل اصطفاف تنظيمي عرقي، مهدت الطريق للتطهير العرقي في عام ١٩٩٤م.

التراكمات التاريخية للمجازر والإبادة الجماعية المنظمة ضد التوتسي منذ عام ١٩٥٩م، أجبرت آلاف الناجين من تلك المجازر بالذهاب إلى المنافي، أمّا الذين لم يتمكنوا من الهرب أصبحوا ضحايا الاضطهاد والقتل من قبل الحكومات الوطنية.

كل ذلك كان على مرأى ومسمع المجتمع الدولي على الرغم من التقارير التي كانت تنادي بتدخل طارئ ضد هذه الجرائم، إلّا أنَّ الأمم المتحدة تقاعستْ عمداً، وكذلك صمت المحاكم الوطنية عن المجرمين فاقمَ الأمر حتى انزلقت الدولة في أتون أبشع تطهير عرقي عرفته أفريقيا عام ١٩٩٤م.

كان قبل التطهير العرقي، قد انطلق تنظيم الجبهة الوطنية الروانية والجيش الوطني الرواندي وبدأ حروباته في ١٩٩٠م مما اجبر الحكومة للجلوس معه للتفاوض في (أروشا) حيث توصل الطرفان إلى اتفاق سلام، أقر تقاسم السلطة وغيرها من الاتفاقات، إلّا أنَّ طائرة الرئيس الرواندي بعد عودتها من أروشا تعرضتْ لإسقاط في سماء رواندا وتوفي الرئيس، الأمر الذي تلته تعبئة حادة للهوتو، يتهمون المعارضين التوتسي بأنَّهم من أسقط الطائرة، وبدأ التحضير للإبادة الجماعية في ١٩٩٤م، إذ قتل حوالي (٩٠٠,٠٠٠) تسعمائة ألف من التوتسي خلال ثلاثة أشهر، الأمر

الذي جعل الجيش الوطني الرواندي يتحرك لوقف تلك المجازر، ودخل في حروبات مع جيش الحكومة وأستطاع هزيمته و من ثم دخول رواندا وإيقاف التطهير العرقي ضد التوتسي.

بعد تلك الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤ ضد التوتسي والحروبات التي شنها الجيش الوطني الرواندي ومخلفات ذلك من: مصابين بصدمات نفسية، وأيتام، وأرامل، ومعاقين، حتى الدولة نفسها كانت تعيش في صدمة نفسية بفقدان المواطنين الثقة في الحكومة وأجهزتها، خاصة الجيش والشرطة الذين اتهموا بالمشاركة في المجازر، بالإضافة لانهيار نظام التعليم والنظام الصحي والعدلي والإداري حيث لم تكن هنالك خدمات تقدم من قبل الدولة.[١٠]

التصالحات والوحدة في رواندا بعد ١٩٩٤م:

المفاهيم التعريفية للتصالحات:

التصالحات من تصالح كما جاء في معجم المعاني الجامع الذي عرف معنى التصالح، (الفعل) تصالح يتصالح تصالحاً فهو متصالح (تصالح الخصمان بعد عداء، تراضيا وأقاما صلحاً).

(الاسم) مصدر تصالح، اتفقوا على التصالح بعض تخاصم، على التراضي وإقامة الصلح.

تصالح الأصدقاء تصالحت الدولتان، اصطلحوا، توافقوا وزال تخاصمهم.

صلح أمره أو حاله، صار حسناً وزال عنه الفساد.

مصلح اجتماعي وسياسي، من يدعوا للإصلاح في الاجتماع أو السياسة.[١١]

عرف الرائد المعجم كلمة استصلح بأنَّها: استصلح يستصلح استصلاحاً فهو مستصلح، استصلح سلوك ابنه، أستصلح الشباب الأراضي وجعلوها ملائمة للاستخدام.[١٢]

من خلال التعريفات السابقة نجد أنَّ التصالحات التي قادت إلى وحدة الروانديين تشتمل على كل تلك المعاني الموجودة في التعريفات أعلاه وتمثل ذلك في: (انتهاء العداوة بين الفرقاء، زال تخاصمهم، حسن حالهم، انتفت مظاهر الفساد والظلم بينهم، صلح حال الدولة اجتماعياً وسياسياً، وبهذا أستصلح سلوك الأفراد والمجتمعات والمؤسسات، وتوافق الشباب على استصلاح الأراضي زراعياً وصناعياُ وخدمياً وغيرها لذا حصلت النهضة).

استراتيجية التصالحات والوحدة:

لم يكن هنالك خيار سوى طريق المصالحة والوحدة لتضميد جراحات الوطن من تلك الآثار، إذ تم إنشاء المفوضية القومية للوحدة والتصالحات عام ١٩٩٥م وبدأت في وضع آليات وبرامج للتصالحات والوحدة في رواندا، واستطاعت أنْ تحقق النجاح في التصالحات والوحدة، بجانب الآليات الأخرى في إنفاذ البرامج الموضوعة في الإستراتيجية التي تبنتها رواندا، كل ذلك شكّل إلهاماً للروانديين وحملهم نحو الوحدة والتصالحات على أساس عناصر مهمة ونماذج رائدة.

العناصر الرئيسية للوحدة:

توافق الروانديين على العناصر الآتية كأساس لوحدتهم وهي:

١. وحدة الشعور التشاركي للبلد (أنَّ البلد للجميع).

٢. على الجميع الدفاع عن البلد دون استثناء.

٣. أنْ يشعر الجميع أنهم رموز وطنية.

نموذج الوحدة والمصالحة في رواندا:

اتفق الروانديون على نموذج «وطني» يتطلع إلي عملية انتقال المجتمع من الماضي المنقسم إلى الحاضر والمستقبل، من أجل تحقيق الوحدة والمصالحة، وفق المبادئ الآتية التي يجب احترامها:

١. تعزيز روح الهوية الرواندية ووضع المصالح الوطنية أولاً بدلاً من الخدمات على أساس العرق والجنس والدين والمنطقة، وما إلى ذلك.

٢. محاربة الإبادة الجماعية وأفكارها، والسعي لإقامة أمة محكومة بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

٣. محاربة أي شكل من أشكال الانقسام والتمييز وتعزيز الترابط والتآزر في بناء الأمة.

٤. الاجتهاد في التئام الجروح الجسدية والنفسية أثناء بناء الثقة بين الأشخاص في المستقبل على أساس قول الحقيقة والتوبة والمغفرة.

٥. إحياء ذكرى الإبادة الجماعية التي وقعت عام ١٩٩٤ للعبرة والاعتبار.

٦. السعي نحو الأفضل والشغف بالعمل.

المشاورات الوطنية:(اجتماعات قرية أوروجويرو).

بعد المشاورات الشعبية الواسعة، واستقرار الوطن وعودة ملايين اللاجئين، وإعادة توطين النازحين، وتأمين البلاد من تهديدات انعدام الأمن، انتهجت حكومة الوحدة الوطنية نظام المنتديات التشاورية الوطنية، لإشراك كل النخب الرواندية في الحلول.

بدأت تلك الحوارات في ٩ مايو ١٩٩٨ واستمرت حتى ١٣ مارس ١٩٩٩ في قرية (أروقويرو) مقر رئيس الجمهورية، حيث سادت تلك الاجتماعات نقاشات وطنية شاملة وديمقراطية جمعت كل النخب: (أحزاب سياسية بمختلف الأيديولوجيات، كبار القادة الوطنيون، الأفراد، الأكاديميون، رجال الأعمال، المجتمع المدني وشركاء التنمية)، تمت مناقشة مستقبل رواندا ورسم رؤية تنموية وإستراتيجية لإعادة بناء رواندا.

حيث رسم خطاب الرئيس الرواندي (بول كاغامي) عام ٢٠٠٠م، موجهات وسياسات وخط سير واضح للروانديين بالقول: «لم نأت لأجل الانتقام فلدينا وطن نبنيه، وبينما نمسح دموعنا بيد سنبني باليد الأخرى، وذلك ليس لأنَّ الذين ارتكبوا جرائم القتل يستحقون الغفران، لكنْ لأنَّ الأجيال الجديدة تستحق أنْ تعيش بسلام»، هكذا استطاعت الحكومة الرواندية أنْ تنهي رحلة معاناة طويلة جدا عاشها الشعب الرواندي خلال

حقب تاريخية مختلفة، لم تستطع بلدان كثيرة معالجة مثل هذه الانقسامات والصراعات الداخلية بين شعوبها.

تلك الحقب التاريخية المختلفة التي تقلب فيها الشعب الرواندي بين: فترة ما قبل الاستعمار التي خلت من أنماط التمييز العنصري والانقسام المجتمعي وهي فترة ناصحة البياض في تاريخ رواند، وتلتها فترة الاستعمار التي حاول فيها المستعمر أنْ يدير الدولة بزرع الفرقة والانقسام بين الروانديين تارةً يقرّب مجموعة ويبعّد أخرى وتارةً يبعّد القريبة ويقرّب البعيدة لخدمة أجندته وأحداث شرخ وتوريث الضغائن بين المجموعات السكانية مما أدى في النهاية إلى أكبر إبادة جماعية في التاريخ الحديث عام ١٩٩٤م، وأخيراً تمكّنَ الشعب الرواندي بعد هذه المجازر من الوصول إلى تصالحات ووحدة وبناء دولة متماسكة ولكنَّها محطمة في بنياتها التحتية منعدمة الخدمات منهارة اقتصادياً حائرة في كيفية النهوض من جديد، فكان خطاب الرئيس بول كاغامي عام ٢٠٠٠م هو بداية انطلاقة الدولة المكلومة نحو آفاق التنمية والانفتاح نحو العالم الخارجي، وله الأثر الكبير في نفوس الروانديين لتقبل بعضهم البعض وتقبل الأجنبي لمساعدتهم، كما كان أيضاً خطاب الرئيس بمثابة الانفتاح نحو العالم الخارجي ودعوة المستثمر الأجنبي إلى رواندا، الذي له آثار ايجابية وسلبية في بناء الدولة.[١٣]

مفاهيم وأنواع الاستثمار:

المفاهيم التعريفية للاستثمار:

هنالك عدة تعريفات للاستثمار كلها لم تخرج من المفهوم المشترك لذلك وتنقسم من حيث اللغة إلى اثنين: تعريف لغوي وتعريف اصطلاحي:

التعريف اللغوي للاستثمار: الأصل في ذلك الفعل والمصدر وهو (استثمر)، إذ يقال أنَّ ثمرة الرجل هي المال بنموه وزيادته، وهو مشتق من تحول ثمار الرجل، وتستخدم في اللغة للاستثمار في المال بالعمل على نموه وبالإنتاج.

المفهوم الاصطلاحي للاستثمار: توجد عدة تعريفات اقتصادياً وإدارياً وتكاد تتشابه جميعها مع اختلاف طفيف من طريقة إلى أخرى، فقد عرفته الشريعة الإسلامية:

* هو الإنجاز المتعلق بالتطوير القانوني للنقود، بعيداً عن المضاربة والتوافق مع جميع الأساليب القانونية، وتحقيق زيادةٍ ما في شيء ما، من خلال الوسائل والأساليب المشروعة.

* بينما عرفه البعض تقليدياً هو الزيادة في الدخل وتحقيق عدد من الإضافات الفعلية فيه، من خلال امتلاك الأصول وتحقيق العوائد، وقد يضحي الفرد بمنفعة حالية لصالح المستقبل.

* كما عرفه البعض الآخر على أنَّه استخدام المال وخصائص أخرى في المشروع الإنتاجي من أجل الحصول على العوائد والأرباح.

* أيضاً عرف بأنَّه الجزء الذي لا يتم استهلاكه من الدخل ويتم الحصول عليه من العائد، لاستخدامه في عملية الإنتاج والحفاظ عليه، ويعبر عن الوجوه والأنشطة الاقتصادية الرئيسية.

* ويقصد بالاستثمار قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده باستخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي أو معنوي محلي أو أجنبي أو مع الدولة أو مع مواطنيها في إنشاء مشروع أو مشروعات مشتركة.[١٤]

* من التعريفات السابقة وحسب رأي الباحثين فإن الاستثمار هو مجموعة من الأسس العلمية سواء من الفرد أو المنظمة لتوجيه الأصول المادية أو المالية والإمكانات البشرية والمعلوماتية لتحقيق عوائد ثقافية واقتصادية واجتماعية تهيئةً للتدفقات المستمرة في المستقبل.

خلفية تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعود تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إلى القرن التاسع عشر، وانتشرت هذه الاستثمار ت في حقبة الاستعمار في كل من قطاعات: التعدين، الزراعة والخدمات العامة، وشهدت بداية القرن العشرين تطور في البنيات الأساسية في مختلف دول العالم تمثلت في الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

بحلول عام ١٩١٤م كان الرصيد العالمي التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة يقدر بحوالي (خمسة عشر مليار دولار) تتصدرها المملكة المتحدة وتليها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام ١٩٣٨ بلغ ذلك الرصيد

التراكمي حوالي (ستة وستون مليار دولار) وظلت شركات المملكة المتحدة هي المتصدر لذلك.

بعد الحرب العالمية الثانية تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الاستثمارات وفي التسعينات أصبحت المنتجات أكثر حركةً عبر الحدود وتمكنت الشركات من تحقيق التكامل الدولي وإيجاد سوق خارجي عبر الحدود، بجانب اعتماد سياسات الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية في جولة أورغواي للمفاوضات التجارية.[١٥]

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

* يقصد بالاستثمار الأجنبي قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده باستخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية، سواء كان بمفرده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي أو معنوي محلي أو أجنبي أو مع الدولة أو مع مواطنيها في إنشاء مشروع أو مشروعات مشتركة.[١٦]

* يعرف بأنَّه انتقال رؤوس الأموال والتقنيات الفنية والإدارية الأجنبية المتطورة، لأحدث تطور اقتصادي واجتماعي وإداري للمساهمة في تنمية وتطوير البلد المضيف عن طريق الشركات الوليدة بمشاركة رأس المال الوطني.

* يعرف بأنَّه قيام شركة أو منشأة بالاستثمار في مشروعات خارج الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات وله عدة أشكال: (إنشاء مشروع جديد- تملك أصول منشأة

قائمة- عملية الدمج أو التملك).

* عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنَّه: الاستثمار الذي يمتلك ١٠٪ أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أنْ ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة تلك المؤسسة.

أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

١. البحث عن المصادر: وهو استغلال الميزة النسبية للدول كالنفط والغاز والزراعة، بجانب العمالة الماهرة وانخفاض تكلفتها.

٢. البحث عن الأسواق: تلبيةً لمتطلبات الاستهلاك للدول المتلقية بدل التصدير إليها.

٣. البحث عن الكفاءة: ذلك يحدث في ما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية (السوق الأوروبية المشتركة).[١٧]

أهداف المستثمر الأجنبي :

٤. الحصول على المواد الخام من الدول المضيفة لأغراض الصناعة.

٥. الاستفادة من الإعفاءات الضريبية والقوانين المشجعة للاستثمار.

٦. فتح أسواق جديدة للمنتجات والبضائع.

٧.الاستفادة من انخفاض أجور الأيدي العاملة ورخصة المواد الخام وقلة تكلفة النقل.

٨. تحقيق أرباح عالية مقارنة بالاستثمار في مقار تلك الشركات.

٩. التفوق في المبيعات على الشركات المحلية بسبب التقدم التكنولوجي وتوفر رأس المال.

١٠. تقليل المخاطر بتوزيع الاستثمارات في عدة دول وعدم تركيزها في دولة واحدة.

دوافع الدول المستضيفة للاستثمارات الأجنبية:

١. الاستفادة من التطور التكنولوجي والإدارة الحديثة وتوظيف الخبرات الإدارية المؤهلة.

٢. جلب رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية لتخفيف حدة البطالة بتوظيف العمالة المحلية.

٣. رفع وزيادة نسبة الصادرات لتحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.

٤. تقليل الواردات بزيادة الإنتاج المحلي.

٥. تدريب العاملين المحليين فنياً وإدارياً على وسائل الإنتاج المتقدمة.

٦. تهيئة الدول المضيفة لدخول أسواق تجارية جديدة بتحسين منتجاتها وفتح نوافذ مع العالم الخارجي تجارياً.

تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمرين (الدول المصدرة):

يقسم إلى ثلاثة أنواع: (الأفقي- الرأسي- المختلط)، الأفقي يهدف إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلعة أو سلعة مشابهة في تلك الدول، أمّا العمودي يهدف إلى استغلال الموارد أو الاقتراب أكثر من المستهلك عبر منافذ البيع، أمّا المختلط يجمع النوعين معاً.

تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدول المتلقية:

يقسم إلى ثلاث تصنيفات: (إحلال الواردات - زيادة الصادرات - استثمارات أجنبية مباشرة بمبادرة حكومية).

تحديد قدرة الدول على جذب الاستثمار:

تعتمد قدرة كل دولة على جذب الاستثمارت الأجنبية استناداً إلى: (متوسط دخل الفرد- معدل نمو الناتج المحلي- توفر البنية الأساسية- الاستقرار السياسي- معدل العائد على رأس المال).

أثر الاستثمارات الأجنبية والنشاط الاقتصادي في البناء:

خرجت رواندا من حروبات التطهير العرقي وقد حصل بها تدمير كامل في البنى التحتية والاقتصاد وتفكك المجتمع ونزوح داخلي كبير وآلاف اللاجئين في دول المهجر، بجانب هجرة العقول والكوادر المدربة ورأس المال، مما وضع الدولة في تحدي كبير لترميم ذلك وإعادة الثقة التي انعدمت بين المواطنين، لذا كان الرواندين سواء الحكومة أو المواطنين أحوج ما يكونوا إلى مساعدات خارجية في القطاع الاقتصادي وذلك بجلب المستثمرين ورؤوس الأموال الأجنبية، ولابد من برامج التنمية الاقتصادية

الاجتماعية المشتركة بين السكان، كخطوات أولى للاستثمار في رأس المال البشري.

وبدأت ذلك بخطوات الاستقرار لمحاربة الفقر في تلك المجتمعات التي خرجت من الحرب وورثت دولة ومجتمع منهار، وكانت تلك الخطوات هي:

١. الدعم المباشر الذي يستهدف الأشخاص غير القادرين على المشاركة في أي فرص عمل، وتشمل هذه الفئات: (المعوقين، الأسر التي يقودها الأطفال، كبار السن، أطفال الشوارع، واللاجئين)، ويهدف الدعم المباشر إلى تلبية الاحتياجات الأساسية كالغذاء والتأمين الصحي.

٢. توفير فرص عمل لمختلف الفئات الفقيرة القادرة على أداء الوظيفة، بشرط أن يأتوا من فقر مدقع.

٣. توفير حزم الائتمان، التي تقدم خدمات مالية (ائتمانية) لمن يعانون من الفقر المدقع.

حيث كانت النتائج التجريبية لتلك الخطوات نحو الاستقرار ومحاربة الفقر هي:

- حصول (٥٩٠,١٠٠) خمسمائة وتسعون ألف ومائة شخص على وظائف.
- إنتاج ما يقدر بـ ١٥ مليار فرنك رواندي.

- ٨١،٦٩٣ شخصاً تقريباً حصلوا على مساعدات نقدية مباشرة بقيمة ٤ مليار فرنك رواندي.
- ٩٢١٣٦ شخصًا تلقوا قروضًا يبلغ مجموعها ٨ مليارات فرنك رواندي.

أنَّ البلدان ذات معدلات النمو السلبية كرواندا في تلك الفترة، غالباً ما تكون الموارد هي مصادر العنف لأنَّ التنافس عليها عالي، مما يجعل الضحايا محرومين من الحصول على: التعليم، العمل، المشاركة في الحقوق المدنية، وما إلى ذلك، لذا عندما تنتهي الصراعات، يصبح الوقت مناسباً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية كضرورة أساسية للوحدة والمصالحات والعدالة الاجتماعية، هكذا سعتْ رواندا أولاً بتوفير عوامل الاستقرار، ومن ثم جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، وسنّتْ في ذلك قانوناً للاستثمار يتيح فرصاً استثمارية سهلة لرأس المال الأجنبي، لذا وضعتْ رواندا خارطة طريق للتنمية، وهي رؤية ٢٠٢٠م وفق الأهداف التالية:

١. إعادة بناء الوطن.
٢. العمل المتناسق لدولة فعالة وموحدة.
٣. بناء رأس المال الاجتماعي على أساس القيم الثقافية الإيجابية والمعرفة والتكنولوجية والتوازن بين العقلانية الاقتصادية والمنطق الاجتماعي .

السلام والأمن الداخلي والخارجي والاستقرار الإقليمي.

٤. التكامل الاقتصادي والاجتماعي للدولة إقليمياً وعالمياً.

لذا تم بناء رؤية إستراتيجية حتى ٢٠٢٠م تقوم على ستة ركائز شاملة وهي: (حكم رشيد ودولة قادرة، تنمية الموارد البشرية واقتصاد قائم على المعرفة، قيادة القطاع الخاص للتنمية وتطوير البنية التحتية، الزراعة المنتجة والموجهة نحو السوق، التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي، كما تشتمل تلك الركائز على ثلاثة محاور وهي: المساواة بين الجنسين، حماية البيئة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، إعادة بناء رأس المال الاجتماعي للمواطن والعلوم والتكنولوجيا بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[١٨]

تشجيع القيادة الملهمة لشعبها وشركائها على العمل:

إسناداً على تلك الموجهات والسياسات الخاصة بالاستثمار، والقوانين المنظمة لذلك، فضلاً عن وضع الخطط والرؤى الإستراتيجية للدولة، وبناء التصالحات بين المجتمعات، وتوحيد وجدانها المشترك، والتأهيل والتدريب اللازمين، يظل دور التعبئة من الأهمية بمكان لاستنهاض العزائم والإقدام على تنفيذ الخطط والاستراتيجيات هو سر القائد الملهم الذي يجعل من شعبه وشركائه يهبون طوعا وبعزيمة لا تلين لبناء دولة أرهقتها الحروب، لذا كان لخطاب الرئيس بول كاغامي في مؤتمر الاستثمار المنعقد في العاصمة كيقالي بتاريخ ٢٠٠٣/٤/١٢م هو الذي وضع الحصان أمام العربة وفتح المجال لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في رواندا، حيث قال في خطابه الشهير: اقتباس (في الثقافة الرواندية يعطى الضيف أهمية بالغة واهتمام في حدود يومين فقط، وفي اليوم الثالث سواء كان الضيف

رجلاً أو امرأة يعطى معولاً للعمل، كما نعتبركم في اليوم الأول للمؤتمر كلكم مهمين وضيوف عندنا، ونرحب بكم جميعا وخصوصاً الضيوف الأجانب، ولكن سنصبغ عليكم ثقافتنا وجميعكم ستعملون لمساعدنا وتدخلون العمل فعليا معنا في اليوم الثالث، ونأمل أنْ توظف كل خبراتكم لاستكشاف وإيجاد الفرص الاستثمارية في كل رواندا سواء في التجارة أو غيرها وبنظم الشراكات المريحة التي ترونها، وهو ما نهدف إليه في هذا المؤتمر، أيضاً هذا المؤتمر فرصة للدخول في القطاع الخاص، وفي نفس الوقت فرصة للاستثمارات الأجنبية التي سنوفر لها كل الإمكانات المتاحة، ويمكنكم أنْ تقدموا هنا مشروعاتكم وتصوراتكم التي نقدرها جيداً، نحن نلتزم ببناء شراكات قوية لبناء وتنمية وطننا ومجتمعاتنا، وننتهج في ذلك: التنمية للريف- سياسات جيدة وحكومة اقتصادية- تنمية الصناعة والخدمات- تنمية الموارد البشرية- تنمية ودعم القطاع الخاص- الاندماج الإقليمي والدولي- محاربة الفقر، لو اتبعنا كل ما ذكر يمكن أنْ نحدث تقدم حقيقي، واذا أردنا تنمية مستدامة يجب أنْ نستثمر وندرك الآتي:

- إذا أردنا استثماراً يحدث تنمية لابد من صنع بيئة جاذبة في مجتمع الاستثمار .
- إذا أردنا الاعتراف والاحترام كمنطقة جاذبة للأعمال لابد أنْ نطور بشكل كلي كفاءتنا ونلتزم بسرعة الاستجابة لأنظمتنا.
- إذا أردنا التوسع في الصادرات لابد من تعزيز الاستثمار في قوة الإنتاج وتحديد مواقع منتجاتنا في الأسواق العالمية.
- إذا أردنا نجاح رجال الأعمال وخلق وظائف مستقرة للمواطنين

لازم ندعمهم ونمنحهم مساحات).

تلك الكلمة الضافية للرئيس بول كاغامي رسمتْ خط استثماري واضح لتشجيع الاستثمار الداخلي واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في رواندا، مما كان له دور كبير في استقرار رواندا وتصالح شعوبها وتعاونهم في انجاز أعمالهم، ومن ثم بناء دولة قوية اقتصادياً واجتماعياً، وكان ذلك بداية لتدفق الاستثمارات الأجنبية في رواندا.[١٩]

فرص الاستثمار في رواندا.

رواندا تتمتع بموقع جغرافي متميز وبها نظام سياسي مستقر بعد حروبات التطهير العرقي، محروس بقوانين صارمة وعدالة ناجزة، مما ساهم بقدر كبير في ترسيخ مبادئي المساواة بين السكان في الحقوق والواجبات، والمساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي في الفرص وتسهيل الإجراءات المنظمة لذلك، هذا المناخ السياسي جعل رأس المال الأجنبي يتفحص بعناية فرصاً للاستثمار في تلك الدولة، ومن الفرص المتاحة ذات الجدوى الاقتصادية التي يمكن للمستثمر تحقيق نجاحات كبيرة فيها: (التصنيع- تجهيز المنتجات الزراعية وإنتاجها وتطويرها - السياحة- العقارات والبناء- تكنولوجيا المعلومات والإتصالات- خدمات التعدين- البنى تحتية- السياحة- الطاقة- الخدمات الصحية- التعليم).

قانون الاستثمار في رواندا:

اتساقاً مع الرؤية الكلية للدولة في رواندا وتلك الركائز الست للبناء، تم وضع قانون للاستثمار يهدف إلى الآتي:

1. جذب أنوع الاستثمار ت المختلفة والترحيب برؤوس الأموال الأجنبية حتى الصغيرة منها، وتقديم الإعفاء الضريبي لمعظم المشاريع الاستثمارية.
2. زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي.
3. زيادة نسبة الصادرات وتحسين جودتها.
4. جذب الخبرات المؤهلة وتدريب العمالة المحلية واستجلاب المعدات الحديثة المتطورة وتوطينها بالداخل.
5. التخلص من مديونية الدولة من خلال موازنة ميزان المدفوعات.[٢٠]

بجانب تلك الأهداف هنالك مزايا تميز قانون الاستثمار في رواندا وهي:

١. المستثمر الأجنبي الذي يمتلك مشاريع داخل رواندا، يستطيع السفر دون الحاجة إلى تأشيرة.
٢. المساواة في كل الحقوق بين المستثمر المحلي والأجنبي.
٣. سهولة الحصول على الترخيص والتصريح، وسرعة الإجراءات الخاصة بذلك التي لا تتعدى ثلاثة أيام (تأسيس نظام الشباك الواحد).
٤. إمكانية التقديم للترخيص إلكترونياً.
٥. كثرة العروض وقلة التنافس تتيح فرصاً للتوسع في الاستثمارات

المختلفة.

٦. تزايد معدلات النمو المستمرة، تعطي مؤشراً للأمان وانتفاء المخاطر.

٧. إمكانية البدء بمشروعات صغيرة أو متوسطة في مختلف القطاعات.

تلك الأهداف ومزايا الاستثمار في رواندا جعلها محل اهتمام مؤسسات النقد الإقليمية والدولية، وأصبحت قبلة لرؤوس الأموال الأجنبية بغرض الاستثمار، حيث أصدر بنك أفريقيا الجنوبية (راند ميرشانت) أحدث تقرير بعنوان (أين تستثمر في أفريقيا ٢٠٢٠م) ورصد أكثر عشرة دول متقدمة في ذلك وهي بالترتيب: (١/ مصر، ٢/ المغرب، ٣/ جنوب أفريقيا، ٤/ كينيا، ٥/ رواندا، ٦/ غانا، ٧/ ساحل العاج، ٨/ نيجيريا، ٩/ أثيوبيا، ١٠/ تونس)، كما أصدر البنك الدولي تقريراً خاصاً ببيئة الأعمال حيث زادت كفاءة بيئة الأعمال في رواندا خلال عشرة أعوام لأكثر من النصف كما استمرت الحكومة بكثافة في الصناعات المحلية، حتى أصبحت رواندا حالياً من أسرع خمسة اقتصادات نمواً في أفريقيا.[٢١]

استقطاب المستثمرين:

بناء على تلك الأهداف والمزايا الخاصة بقانون الاستثمار، أسست الدولة مجلساً إستشارياً للاستثمار والتطوير، كان أعضاؤه من الروانديين ذوي الكفاءات العليا والمنتشرين في مختلف دول العالم، كل ذلك كان له نتائج اقتصادية مبهرة في القطاعات المختلفة التي تتمثل في (الزراعة، الصناعة، التجارة، التعليم الصحي، السياحة، التكنولوجيا، التعدين،

الخدمات التعليمية، والخدمات المالية)، مما جعل رواندا واحدة من أسرع الدول نمواً في أفريقيا ، إذ تضاعف دخل الفرد من الناتج المحلي إلى ٣٠ مرة، وأصبحتْ واحدة من أهم وجهات المستثمرين والسياح بالعالم، وما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، حقق اقتصاد رواندا نمواً في الناتج المحلي بمعدل ٩٪ سنوياً، وحسب تقرير (الكوميسا) فأن قيمة الناتج الإجمالي المحلي للبلاد ارتفع إلى نحو ٨,٤٨ مليارات دولار أمريكي في ٢٠١٦، صعوداً من ٢,٥٨ مليار عام ٢٠٠٥، و١,٧٤ مليار عام ٢٠٠٠، و١,٢٩ مليار دولار سنة ١٩٩٥.

مما جعل رواندا قبلة للاستثمارات الأجنبية، حيث تفاوتتْ نسب الناتج الإجمالي المحلي وفق المعدلات الآتية: (قطاع الخدمات يساوي ٤٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، يليه قطاع الزراعة بنسبة ٣٣٪، ثم قطاع الصناعة بنسبة ١٤٪)، كما أن ٨٠٪ من السكان يمارسون الزراعة الأمر الذي جعل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) ينشئ مشروعاً في رواندا بتكلفة كلية بلغت (٦٣١,٥١) مليون دولار، منها (٣٥٨,٥١) مليون دولار للتمويل الزراعي.

حسب تصريح وزير السياحة والاستثمار ونائب الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية في رواندا (إيمانويل هاتيجيكا) للخليج ٢٠١٩/٢/١١م: إنَّ متوسط النمو الاقتصادي في رواناد على مدى عشرة أعوام بلغ ٨٪، وتُعد رواندا الخامسة على مستوى العالم بين الدول الأكثر أماناً، أمّا بالنسبة لمؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال، تحتل المركز الثاني أفريقياً، والتاسع والعشرون عالمياً، وأنَّ حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة في

رواندا تخطى حاجز المليارى دولار في ٢٠١٨م، وعائدات السياحة فقط وصل إلى ٤٠٠ مليون دولار ويتوقع مضاعفة هذا الرقم بحلول عام ٢٠٢٤م.[٢٢]

أثر الإصلاحات الاقتصادية على تطور الاستثمار:

أدت سياسات تحرير قطاع البن والشاي في التسعينيات التي اتبعتها حكومة بول كاغامي Paul Kagame، إلى إصلاحات واسعة، منها إزالة القيود والاشتراطات القانونية ومكّنت المزارعين، من أنْ يتاجروا بحرّية مع المشترين من أي جزء من العالم، هذا الإجراء حفز المزارعين على الابتكار وزيادة الإنتاج وجعل الشعب الرواندي ينفتح على التجارة والاستثمارات بمساعدةٍ جزئيةٍ من الغرب، وركز على زيادة الجودة بدلًا من الكم، الأمر الذي رفع الكفاءة والإنتاجية، وعزز العلاقات والفرص التجارية بين المزارعين وأصحاب الأعمال الحرة، وشجعهم على اكتساب مهارات أفضل.

ارتفعتْ الأسعار بفضل هذه الإصلاحات، ونتيجةً لذلك، ضاعفت نحو ٥٠,٠٠٠ أسرة من دخلها من إنتاج البن، واستطاعت العائلات دفع الرسوم المدرسية لأطفالها، ودفع الفواتير الطبية، وشراء الملابس، وإصلاح المنازل، والاستثمار في الأعمال الصغيرة، هذه السياسات الإصلاحية لم تحسن الفرص الاقتصادية وإمكانات الناس فحسب، بل عزّزت التعاون الاجتماعي والتماسك بين التوتسي والهوتو، وهو ما كانت رواندا بأمسّ الحاجة إليه بعد خروجها من حروبات التطهير العرقي.

هكذا ساهمت سياسات تحرير القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي في رواندا، حيث سمحت هذه الإصلاحات للمنتجين بالاستفادة بشكل

كبير من طفرة الصادرات، وزيادة الدخل، وزيادة الإنتاجية من خلال الاستثمارات الرأسمالية، كما ساهمتْ السياحة، والصناعة، والتعدين، والبناء في النجاح الاقتصادي، بجانب ريادة الأعمال والابتكار، مما أدى إلى التكامل التجاري الإقليمي الذي احدث تحويلاً في الواردات، بدلاً أنْ تأتي من أوروبا أصبح توريد المنتجات من البلدان المجاورة، التي تستفيد من انخفاض الأسعار.

إلّا أنَّ رواندا حتى الآن لم تتخلص من الديون الخارجية حيث بلغ حجم الدين الخارجي لها، حوالي ثلاثة مليار دولار. ولكنها ملتزمة بجدولة سداد تلك الديون مما جعل صندوق النقد الدولي لازال يدعمها بنظام الغروض، حيث وافق البنك الدولي على تقديم دعم طارئي لرواندا بمبلغ ١٠٤ مائة وأربعة مليون دولار، لتخفيف الضغوط على قطاع الاستثمار كالسياحة والتجارة التي انخفضت بسبب جائحة كورونا.

اقتصاد رواندا قبل وبعد الابادة الجماعية:

في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي قبل حروب الإبادة الجماعية، كان للسياسات الرواندية المالية الحكيمة، بجانب المساعدات الخارجية، أثر كبير في النمو المستقر في دخل الفرد وانخفاض معدلات التضخم، ولكنْ بانخفاض أسعار البن عالمياً في الثمانينيات أصبح النمو غير منتظم، حيث كان الناتج الإجمالي المحلي السنوي ٦,٥٪ من ١٩٧٣م إلى ١٩٨٠م، ولكنَّه تراجع إلى ٢,٩٪ من ١٩٨٠م إلى ١٩٨٥م، ووصل حالة الركود من ١٩٨٦م إلى ١٩٩٠م، ولكنْ عندما تم تنفيذ برنامج التكييف بعد إجراءات هيكلة صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٠م، دخل الاقتصاد

الرواندي في أزمة حقيقية وكانت الآثار كبيرة على الرواتب والقوة الشرائية مما كان له الأثر الأكبر على الطبقة المتعلمة، وتفاقمت الأزمة بصورة أكبر بعد اندلاع الحرب الأهلية وبلوغها الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤م، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٠٪.

بدأتْ عودة النشاط الاقتصادي في أول عام بعد الإبادة الجماعية في ١٩٩٥م حيث بلغت زيادة الناتج المحلي الإجمالي ٩٪، شرعتْ رواندا مباشرة في برنامج الخصصة بعد توقيعها على التكييف الهيكلي المدعوم من صندوق النقد الدولي، وبدأت المساعدات الإنسانية الطارئة بغرض الإغاثة للروانديين في الداخل أو اللاجئين في الدول المجاورة، وبلغت حوالي (٣٠٧,٤) مليون دولار أمريكي، ثم بدأت تلك المساعدات تتحول إلى الأعمار والمساعدات الإنمائية، وساهمتْ في ذلك كل من: الولايات المتحدة، بلجيكا، ألمانيا، هولندا، فرنسا، الصين، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و صندوق التنمية الأوروبي، وكانت تلك المساعدات لإعادة بناء البنية التحتية في رواندا وأنظمة العدالة والمدارس والمؤسسات الصحية.

بدأتْ حكومة رواندا بعد الإبادة الجامعية في توسيع نطاق أنشطتها الاقتصادية التي كانت تعتمد على الزراعة كأكبر مورد، على الرغم من ضيق المساحات الزراعية، إذ كان التنافس عليها كبيراً مما جعلها واحدة من أسباب النزاعات، إذ اتجهت الحكومة نحو: الصناعات وإزالة الحواجز التجارية، تحسين نظم تحصيل الإيرادات الضريبية، تحسين إنتاج المحاصيل والأغذية، خصخصة المؤسسات الحكومية، تأهيل مزارع ومصانع الشاي

والبن، تلك الإجراءات ساهمت في رفع نسبة الناتج الإجمالي المحلي الى١٣٪ عام ١٩٩٦م.

كانت الصناعات تتلقى بعض المساعدات الخارجية منذ انتهاء حروب الإبادة الجماعية في ١٩٩٤م حتى ١٩٩٥م، ومن ١٩٩٦ إلى ١٩٩٧م نشطت الحكومة في مساعدة الصناعة وذلك لمضاعفة الإنتاج من خلال المساعدات التقنية والمالية.

وفي عام ١٩٩٨م أنشأتْ الحكومة مركزاً لترويج الاستثمار وطبقت القوانين الجديدة الخاصة بذلك مما هيأ بيئة جاذبة للمستثمرين الأجانب والمحليين وساعد البلاد في تحسين وضعها في النمو الاقتصادي العالمي مابين ٢٠٠٦م و٢٠١١م، وبدأتْ نسبة الفقر في الانخفاض من ٥٧٪ إلى ٤٥٪ في تلك الفترة، وشكلت الزراعة حوالي ٤٢٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠١٠م، واغلب المحاصيل المزروعة في البلاد هي: القهوة، الشاي، البيريثروم، الموز، الفول، الذرة الرفيعة، والبطاطس، أمّا القهوة والشاي هما من المحاصيل النقدية الرئيسية للتصدير، و كل من: الصين، ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية هي مراكز التصدير الرئيسية لتكل المحاصيل كما تركز الاستثمار الأجنبي في: المؤسسات التجارية، التعدين، الشاي، البن والسياحة.

أمّا التعدين كانت له إسهاماته في اقتصاد رواندا حيث حقق ٩٣ مليون دولار عام ٢٠٠٨م، ومن أهم المعادن المستخرجة من باطن الأرض: حجر القصدير، الفراميت، الياقوت الأزرق، الذهب، والكولتان الذي يستخدم في تصنيع الأجهزة الإلكترونية وأجهزة الاتصالات كالهواتف المحمولة.

في ما يخص الطاقة والكهرباء، هنالك فرصة كبيرة لاستغلال الطاقة الكهرومائية نسبة لتوفر الجداول المائية في رواندا، واستطاعت رواندا أنْ تمد أغلب مناطق الإنتاج بالكهرباء، واستفادت في ذلك من مشاريع الطاقة الكهرومائية المشتركة بينها وبين كل من بورندي والكنغو الديمقراطية.

أما الصناعة ساهمت بنسبة ١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٢م، وتشمل: تصنيع المنتجات الزراعية، المشروبات، الصابون، الأثاث، الأحذية، الاسمنت، المنسوجات، السجائر والمنتجات البلاستيكية.

أمّا السياحة والخدمات لها دور كبير في انتعاش الاقتصاد في رواندا وقبلة للمشتثمرين، إذ ساهمت بنسبة ٤٣,٦٪ في الناتج المحلي لعام ٢٠١٠م، وبلغ عدد السياح الذين زاروا رواندا في عام ٢٠٠١م حوالي ٤٠٥٨٠١ سائحاً، منهم حوالي ١٦٪ من خارج أفريقيا، كما بلغت عائدات السياحة في تلك الفترة حوالي١١٥٦٠٠٠٠٠ مائة وخمسة عشر مليون وستمائة ألف دولار أمريكي، ومناطق الجذب السياحي هي: (حديقة البراكين التي تتواجد بها الغوريلا، غابة نيونغوي موطن الشمبانزي ، روينزوري كولوبوس، منتجعات بحيرة كيفو ، محمية ومنتزه أكاجيرا، المواقع التذكارية المرتبطة بالإبادة الجماعية، وسياحة المؤتمرات، (أدناه جدول المؤشرات الاقتصادية).[٢٣]

المؤشرات الاقتصادية في رواندا من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٧م

م	السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالدولار (القوة الشرائية)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار (القوة الشرائية)	نمو الناتج المحلي الإجمالي (حقيقي)	التضخم	الدين الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي
١	١٩٩٥	٢,٩٦ مليار	٥٤١	٢٤,٥٪	٥٦,٠٪	١٢٠٪
٢	٢٠٠٠	٥,٠٠ مليار	٦٦٧	٨,٤٪	٣,٩٪	١٠٣٪
٣	٢٠٠٥	٨,٢٨ مليار	٩٣٨	٩,٤٪	٩,١٪	٦٧٪
٤	٢٠٠٦	٩,٣٢ مليار	١,٠٣٦	٩,٢٪	٨,٨٪	٢٤٪
٥	٢٠٠٧	١٠,٣٠ مليار	١,١٢٠	٧,٦٪	٩,١٪	٢٤٪
٦	٢٠٠٨	١١,٦٨ مليار	١,٢٢٩	١١,٢٪	١٥,٤٪	١٩٪
٧	٢٠٠٩	١٢,٥٠ مليار	١,٢٨٩	٦,٣٪	١٠,٣٪	٢٠٪
٨	٢٠١٠	١٣,٥٨ مليار	١,٣٥٨	٧,٣٪	٢,٣٪	٢٠٪
٩	٢٠١١	١٤,٩٤ مليار	١,٤٦٥	٧,٨٪	٥,٧٪	٢٠٪
١٠	٢٠١٢	١٦,٥٦ مليار	١,٥٧٧	٨,٨٪	٦,٣٪	٢٠٪
١١	٢٠١٣	١٧,٦٢ مليار	١,٦٤٠	٤,٧٪	٤,٢٪	٢٧٪
١٢	٢٠١٤	١٩,٣٠ مليار	١,٧٥٤	٧,٦٪	١,٨٪	٢٩٪
١٣	٢٠١٥	٢١,٢٤ ماليار	١,٨٨٤	٨,٩٪	٢,٥٪	٣٣٪
١٤	٢٠١٦	٢٢,٨٠ مليار	١,٩٧٣	٦,٠٪	٥,٧٪	٣٧٪
١٥	٢٠١٧	٢٤,٦٢ مليار	٢,٠٨٠	٦,١٪	٤,٨٪	٤١٪

بلغتْ جملة الإيرادات في رواندا حسب تقديرات ٢٠١٧م حوالي ١,٩٤٣ مليار دولار، وبلغتْ جملة المنصرفات من ذات العام حوالي ٢,٣٣٧ مليار دولار، بينما كان الدين الخرجي في نفس العام ٣,٢٥٨ مليار دولار.[٢٤]

شركاء التجارة في رواندا:

أولاً / الصادرات:

قيمة الصادرات حسب تقديرات ٢٠١٧م لمنتجات: (الشاي، القهوة، الجلود وخام القصدير) بلغتْ حوالي ١,٠٥ مليار دولار، وكان شركاء التصدير في ذلك كل من: الإمارات العربية المتحدة ٣٨,٣٪، كينيا ١٥,١٪، سويسرا ٩,٩٪، الكنغو الديمقراطية ٩,٥٪، الولايات المتحدة الأمريكية ٤,٩٪، سنغافورة، ٤,٥٪.

ثانياً/ الواردات:

قيمة الواردات حسب تقديرات ٢٠١٧م للسلع: (المواد الغذائية، الآلات والمعدات والصلب، المنتجات البترولية، الاسمنت ومواد البناء) بلغتْ حوالي ١,٩٢٢ مليار دولار، وكان شركاء الاستيراد في ذلك كل من: الصين ٢٠,٤٪، اوغندا ١١٪، الهند ٧,٢٪، كينيا ٧,١٪، تنزانيا ٣,٥٪، الإمارات العربية المتحدة ٥,١٪.[٢٥]

نماذج الاستثمارات الأجنبية:

من خلال الشراكات التجارية للاستثمارات الأجنبية في رواندا نجد أنَّ كل من: (الإمارات العربية المتحدة، كينيا، سويسرا، الكنغو الديمقراطية، الولايات المتحدة الامريكية وسنغافورة، يسيطرون على نسبة ٨٢,٢٪ من صادرات رواندا) حسب تقديرات ٢٠١٧م وتتمثل في: القهوة والشاي والجلود وخام القصدير، بينما تسيطر كل من: (الصين، أوغندا، الهند، كينيا، تنزانيا والإمارات العربية المتحدة) على نسبة ٥٤,٣٪ من واردات رواندا حسب

تقديرات ٢٠١٧م وتتمثل في: المواد الغذائية، الآلات، المعدات، الصلب، المنتجات البترولية، الاسمنت ومواد البناء.[٢٦]

وهنالك بعض رؤوس الأموال الأجنبية تستثمر في القطاعات الأخرى، ففي إطار مشروع متكامل لتحديث وتطوير شبكة الإنترنت في رواندا، وبتصميم شركة **OneWeb** البريطانية أطلقت رواندا أول قمر صناعي في مايو ٢٠١٩م لربط المدارس ومناطق الحضر بالإنترنت المجاني، وبلغت تكلفة ذلك مليارَي دولار.[٢٧]

أمّا الاستثمارات القطرية في رواندا تُعد من أكبر الاستثمارات، إذ وافق البرلمان الرواندي على اتفاقية الاستثمار بين قطر ورواندا التي تم توقيعها في ٢٠١٨م ، إذ دخلت قطر كشريك أكبر في تشييد مطار ضخم في (بوجيسيرا) كبوابة للاستثمار واستقبال وتسهيل الرحلات الطويلة من أوروبا والأمريكتين وآسيا وغيرها من الدول الأفريقية، إذ انتهت المرحلة الأولى منه في ٢٠٢٠م بتكلفة بلغتْ حوالي (٤١٤) مليون دولار، وتملك دولة قطر ٦٠٪ من جملة هذه التكلفة، كما وقع الطرفان ثلاث اتفاقيات لـ: لبناء وتملك وتشغيل المطار الدولي وتشمل تلك الاتفاقيات: (اتفاقية المساهمين، اتفاقية شراء الأسهم، واتفاقية ضمان التعويض).[٢٨]

حجم التبادل التجاري بين رواندا ومصر بدأ يزدهر خاصة وانَّ رواند أصبحتْ سوقاً لعدد من المنتجات المصرية التي لا يتم تصنيعها هنالك، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بينهما إلى ٩٥ خمسة وتسعين مليون دولار في عام ٢٠١٦م، وفي عام ٢٠١٧م بعد تبادل الزيارات بين الرئيسين، ارتفع معدل الاستثمار المصري في رواند ودخلت ٩ تسعة شركات مصرية

تحت مظلة (جمعية التجارة بين رواندا ومصر)، وذلك للاستثمار في مجال الإنشاءات والعقارات ومواد البناء وتصنيع البلاط، كما وقعت كل من شركتي: اوراسكوم للإنشاءات والتصنيع، والقلعة مذكرة تفاهم مع الجانب الرواندي لتوليد الطاقة الكهربائية من غاز الميثان من بحيرة (كيفو) وكذلك بناء محطة توليد كهرباء حرارية بطاقة إنتاجية ٢٠ عشرين ميجاواط بتكلفة ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ثلاثين مليون دولار، أمّا شركة القلعة المصرية وقعت لتنفيذ خطين للسكك الحديدية: الأول يربط بين دار السلام وكيقالي ومدينة جينجيا ببورندي، والثاني يبدأ من مومبسا بكينيا إلى اوغندا، كما تقوم شركة السويدي للكابلات بمد الكابلات الكهربية في المقاطعات الشرقية لرواندا.[٢٩]

أيضاً الاستثمارات الإماراتية موجودة بقوة في رواندا بتكلفة مائة مليون دولار، حيث مولت شركة موانى دبي العالمية المرحلة الأولى ميناء كيغالي الجاف في مساحة تبلغ حوالي ٣٠ ثلاثين هكتار بمبلغ ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ خمسة وثلاثين مليون دولار، مقابل حق امتياز لمدة ٢٠ عشرون عاماً، وهذا الميناء بمثابة جسر للدول المجاورة مثل: بورندي، الكنغو الديمقراطية، أوغندا وتنزانيا، ويعمل الميناء بكفاءة ٥٠,٠٠٠ خمسين ألف حاوية، وذلك يوفر ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ خمسين مليون سنوياً، ويساهم الميناء في توفير فرص عمل لعدد ٧٠٠ سبعمائة عامل، كما وقعت موانى دبي العالمية مذكرة تفاهم مع مجلس التنمية الرواندي في ٢٠٢٠م لتشغيل منصة التجارة الالكترونية بين الشركات والمستهلكين وتسمى (DuBuy.com) وبذا تكون رواندا هي الأولى في شرق أفريقيا في هذه المنصة وذلك يسهل تسويق منتجاتها عالمياً.[٣٠]

قدمتْ تركيا استثمارات ضخمة لرواندا بلغت حوالي ٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ أربعمائة مليون دولار، هذا بجانب توفير فرص عمل لـ ٢٧,١٤٦ سبعة وعشرين ألف ومائة ستة وأربعين، من خلال ٢٠ عشرين مشروعاً استثمارياً، ومن أكبر المشروعات هو (مشروع إنتاج الطاقة من الجفت) وهي أراضي المستنقعات الرطبة التي تحتوي على كمية كبيرة من النباتات المتحللة والمواد العضوية، إذ تبلغ تكلفة المشروع ٣٣٥,٠٠٠,٠٠٠ ثلاثمائة خمسة وثلاثون مليون دولار بطاقة إنتاجية تبلغ ١٠٠ ميجاواط، هذا بجانب الاستثمارات الأخرى في كل من: المدارس، الفنادق، التصنيع الزراعي، ومجال البناء، إذ صرح السفير التركي (محمد رئيف قراجا) لوكالة الأناضول بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٧م، إنَّ حجم الاستثمارات التركية في رواندا يساوي ١٠٪ من جملة الاستثمارات الأجنبية في رواندا، وإنَّ المسلمين يسيطرون على قطاع اللحوم ومنتجاته.[٣١]

أمّا حجم التبادل التجاري بين الصين ورواندا بلغ حوالي ١٥٧,٠٠٠,٠٠٠ مائة سبعة وخمسون مليون دولار في ٢٠١٧م، وتقود تلك الاستثمارات الشركات الصينية، إذ ساهمت في تحقيق تنمية رابحة للجانبين في رواندا، تتمثل في الطرق والمباني، وخلقتْ كثيراً من فرص العمل للسكان المحليين، وأعدتْ ودربت مجموعة من المهنيين، وجلبت طرق الإدارة العلمية الحديثة لرواند، وأنَّ شركة CRBC الصينية نفذتْ عدة طرق في رواندا تقدر بحوالي ٧٠٪ من إجمالي الطرق الموجودة في رواندا، كما نفذت شركة الهندسة المدنية الصينية (CCECC) مشروع إستاد (أماهورو الوطني) كأكبر صرح رياضي في رواندا، أيضاً شيدت «برج كيغالي سيتي» المؤلف من ٢٠ عشرين طابقاً، وهو واحد من أهم

معالم كيجالي.[٣٢]

أمّا الاستثمارات الأمريكية في رواندا بلغت في عام ٢٠١٩م حوالي (٣٨٣,٧١٨,٦٠٦) ثلاثمائة وثلاثة وثمانون مليون وسبعمائة وثمانية عشر ألف وستمائة وستة دولار أمريكي، ومن الاستثمارات الأمريكية خدمة التوصيل بطائرة بدون طيار عن طريق الإسقاط المظلي، التي نفذتها شركة زيبلاين وبدأت ذلك بعدد ١٥ خمسة عشر طائرة لنقل المستلزمات الطبية للمناطق الريفية غرب رواندا، وذلك لتقليص الوقت والسرعة وقلة التكلفة التي تساوي تكلفة النقل بالدراجات البخارية وسيارات الإسعاف، حيث تقطع الطائرة مسافة ١٥٠ مائة وخمسين كيلومتر وتقاوم الرياح بسرعة ٣٠ ثلاثين كيلو متر في الساعة ولا يتجاوز ارتفاعها ٢٥٠ مئتان وخمسين متر لتفادي اعتراض طائرات الركاب، مما يؤكد أنَّ وسيلة النقل هذه آمنة وسريعة وقليلة التكلفة.[٣٣]

أمّا الاستثمارات المغربية في رواناد تتمثل في١٩ تسعة عشر اتفاقية تم توقيعها بين المغرب ورواندا، خلال الزيارة التي قام بها العاهل المغربي الملك محمد السادس إلى روندا ٢٠١٨م، منها (المجمع الشريف للفوسفات المغربي) حيث وقعتْ اتفاقية مع وزارة الزراعة الراوندية لبناء وحدة خلط لإنتاج الأسمدة المناسبة لأنواع التربة المحلية، من أجل رفع الطاقة الإنتاجية في السوق العالمي، إنَّ "برنامج الشراكة الفلاحية بين المغرب ورواندا يقوم على أساس التوافق بين التجربة المغربية والمؤهلات الرواندية". و يطمح إلى النهوض بالتعاون التقني في مجالات البنيات التحتية المائية للري والصحة الحيوانية، وتمكين الفلاحين الروانديين من الاستفادة من خبرة

مجموعة القرض الفلاحي للمغرب والتعاضدية الفلاحية (مامدا)، وبناء ثلاث وحدات أخرى في الجرف الأصفر بطاقة إنتاجية تبلغ مليون طن من الأسمدة للوحدة الواحدة.[٣٤]

النتائج :

(أ) الآثار الايجابية للاستثمارات الأجنبية:

بإسقاط معدلات النمو على رؤية وإستراتيجية رواندا ٢٠٢٠م، نجد أنَّ الاستثمارات الأجنبية كان لها دوراً كبيراً وواضحاً على التصالحات وبناء دولة رواندا، وتجلى ذلك في الآتي:

١. وصلت معدل البطالة إلى ١٣,٢٪ عام ٢٠١٧م.
٢. خلقتْ الاستثمارات الأجنبية حوالي ستة وستين ألف وظيفة في عام ٢٠١٧م.
٣. بلغتْ نسبة النمو ٨٪ خلال ٢٠١٩، و٨,٢٪ خلال ٢٠٢٠م بمساعدة رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في رواندا، حسب المعهد الوطني للإحصاءات برواندا.
٤. استيعاب العمالة الرواندية دون تمييز، ساهم في توطيد العلاقات فيما بينهم، ومهد للاندماج المجتمعي والتعاون.
٥. دخول رأس المال الأجنبي لرواندا ساهم بقدر كبير من تخفيف حدة الفقر وبالتالي انتفاء أسباب النزاعات حول الموارد.
٦. دخول التكنولوجيا الحديثة أتاح فرصة للروانديين ليتعرفوا على تجارب الدول المتقدمة، الأمر زاد من طموحهم وبالتالي انشغلوا بالإنتاج دون الرجوع للمرارات.

٧. الاستثمارات الأجنبية ساهمت في تدريب وتأهيل العمالة المحلية، مما زاد من كفاءتهم المهنية.

مشروعات المسؤولية المجتمعية (التعليمية والصحية) التي أنشأها المستثمر الأجنبي، ساهمت في انتزاع التشوهات التعليمية السابقة التي كانت تكرس لسياسات الانقسام، وذلك باستيعابها لكل أبناء المجموعات السكانية، كما ساهمت المؤسسات الصحية في معالجة آثار الصدمات النفسية للخارجين من تلك المجازر.

٨. تحسن المستوى المعيشي بسبب توفر رؤوس الأموال الأجنبية، زاد من قيمة حياة الإنسان والحرص عليها والابتعاد من إزهاق الأرواح.

٩. انشغال الشباب الرواندي بالمشروعات الإنتاجية في أغلب ساعات اليوم، أبعدهم من الفراغ القاتل والتفكير في الثأر من الغير، والاتجاه نحو التنافس الشريف في الغايات المستقبلية.

١٠. خلق طبقة وسطى مثقفة ومنتجة ساهمت بقدر كبير في تطوير الاقتصاد الرواندي، دون الالتفات للثأرات وتصفية الحسابات.

١١. خروج المجتمع الرواندي من دائرة الفقر إلى رحاب الإنتاج والابتكار والمساهمة في دفع عجلة التنمية، بزيادة الناتج المحلي.

١٢. الاستثمارات الأجنبية الكبيرة في رواندا، كإطلاق القمر الصناعي، وصناعة الطيران، والمعمار والبنى التحتية، كان لها أثر كبير في استقرار رواندا وبنائها، وذلك بتسهيل نقل الصورة الجديدة عنها عبر الميديا إلى كل العالم، بجانب سهولة السفر إلى رواندا بفعل

توفر حركة الطيران العالمي، وجعل رواندا العاصمة الأولى في أفريقيا عام ٢٠١٥م بفعل المعمار الحديث والطرق والخدمات المدنية الراقية، والنظافة والأمن.

١٣. تطور قطاع السياحة وسهولة إجراءات دخول السياح لرواندا زاد من إقبال الزوار والمستثمرين من جميع أنحاء العالم، مما ساعد في تحسين ميزان المدفوعات.

١٤. الحصول على عائدات الصادر وفر عملة حرة الأمر الذي ساهم بقدر كبير في سداد الديون الخارجية.

(ب). الآثار السالبة للاستثمارات الأجنبية:

١. فتح البلد على الاستثمارات دون قيود، يقلل من فرص التنافس للمستثمرين المحليين الذين لا يستطيعون مجارات الشركات الضخمة.

٢. توسع رأس المال الأجنبي يركز القرارات الاقتصادية بيد المستثمر بدلاً من الدولة.

٣. حرية حركة رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة، ربما تحدث فجوة في ميزان المدفوعات عندما يقرر المستثمر سحبها وتحويلها إلى دولة أخرى.

٤. سيطرة رؤوس الأموال الخارجية على السلع الإستراتيجية ربما يهدد الأمن القومي للبلد في حال تقليل الكمية المنتجة أو إيقاف الإنتاج.

٥. عدم تحديد قيد زمني للاستثمارات الأجنبية يكرس سيطرتها على السياسات الاقتصادية للبلد وهو أقرب للاستعمار.

التوصيات:

لتعزيز قوة الاستثمارات الأجنبية وزيادة تأثيرها على التصالحات وبناء الدولة ينبغي عمل الآتي:

١. ربط رواندا بخطوط نقل (سكك حديدية) مع أغلب دول الإقليم، لتسهيل نقل الصادرات واستجلاب الواردات وتسهيل حركة السياح.
٢. توزيع الاستثمارات الأجنبية على المقاطعات المختلفة لتحقيق التنمية المتوازنة، واستكشاف موارد جديد.
٣. إلزام المستثمر الأجنبي بالمساهمة في المسؤولية المجتمعية وفق حوجة المجتمع المحيط.
٤. بما أنَّ استقرار الأنظمة السياسية هو أكبر جاذب لرأس المال الأجنبي، لذا ينبغي انتزاع مهدات ذلك من غبن وتوتر، بانتهاج التداول السلمي للسلطة مع مراعاة الخلفيات التاريخية للنزاعات السياسية في رواندا، وعدم احتكار عرقية واحدة للسلطة لأكثر من دورتين.
٥. الانفتاح والتوسع في استثمار التعليم الأجنبي، يحقق استكشاف فرص جديدة للموارد من خلال الابتكار والبحوث العلمية ومختبرات الإلهام.
٦. ضرورة التقييم المستمر لتصحيح مسارات الاستثمار وفق تطور احتياجات الناس، وما يحقق الاستقرار والسلام المجتمعي.
٧. تحديد قيود زمنية واضحة للمستثمر الأجنبي وإلزامه بتدريب

الكفاءات المحلية وصنع التكنولوجية في بلد الإنتاج بدلا من تصديرها إليه بغرض التحويل الصناعي فقط.

الهوامش

١ – صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، المدخل إلى العلوم السياسية، مطبعة جي تاون الخرطوم، الطبعة الثانية ٢٠٠٦، ص ٨٢

٢ – نفس المرجع، ص ٨٣.

٣ – نفس المرجع، ص ٨٤ – ٨٧.

٤ – National unity and reconciliation commission, unity and reconciliation process in Rwanda, NURC, December ٢٠١٦, ISBN: ٩٧٨-٩٩٩٧٧-٧٠٩-٣-٦ (page: ٧).

٥ – Previous reference, page ٨

٦ – Previous reference, page ٩ – ١٣

٧ – Previous reference, page ١٣ – ١٩.

٨ – Previous reference, page ٢٠

٩ – Previous reference, page ٢١ – ٢٥.

١٠- Previous reference, page ٢٥ – ٢٦

١١- https://www.almaany.com/ar/dict/ar-

١٢- https://www.almaany.com/ar/dict/ar-

١٣- National unity and reconciliation ommission, unity and reconciliation process in Rwanda, NURC, December ٢٠١٦, ISBN: ٩٧٨-٩٩٩٧٧-٧٠٩-٣-٦ (page: ٥٠ – ٥٢).

١٤- حاتم فارس الطعان، الاستثمار أهدافه ودوافعه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بحث ٢٠٠٦م.

١٥- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت ٢٠٠٤، ص ٤- ٥.

١٦- حاتم فارس الطعان، الاستثمار أهدافه ودوافعه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بحث ٢٠٠٦م

١٧- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت ٢٠٠٤، ص ٥- ٦.

١٨- Uma Shankar Jha- Surya Narayan Yadav, Rwanda towards reconciliation, good governance and development, association of Indian Africanist, New Delhi, ISBN ٨١-٨٧٨٤٨-٠٤-٩ (page: ١١٩ – ١٢٤).

١٩- Previous reference, page ١١٩ – ١٢٤.

٢٠ – Previous reference, page ١١٩ – ١٢٤

٢١ – https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/١٣٣٦٣٢٥.

٢٢ – https://net.alkhaleejonline/ رواندا من أرض الموت إلى عاصمة اقتصاد القارة السمراء.

٢٣ – https://stringfixer.com/ar/Economy_of_Rwanda

٢٤ – https://ar.wikipedia.org/wiki

٢٥ – Previous reference

٢٦ – Previous reference

٢٧ – https://www.febrayer.com/٦٣٦٤٤٩.html

٢٨ – https://www.noonpost.com/content/٣٥٩٠٤/

٢٩ – https://www.sis.gov.eg/Story

٣٠ – https://arabic.euronews.com

٣١ – https://www.elbalad.news/٢١٨٧٣٠٦

٣٢ – http://www.chinapictorial.com.

٣٣ – https://www.bbc.com/arabic/scienceandtech

٣٤ – https://alarab.co.uk

المصادر والمراجع

أولاً: (القرآن الكريم).

ثانياً: المراجع العربية.

١. صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، المدخل إلى العلوم السياسية، الطبعة الثانية يناير ٢٠٠٦م، مطبعة جي تاون الخرطوم، الصفحات (من ٨٢ إلى ٨٧).

٢. حاتم فارس الطعان، الاستثمار أهدافه ودوافعه، ٢٠٠٦م، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.

٣. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر (تعاريف وقضايا)، سلسلة جسر التنمية العدد الثاني والثلاثون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

٤. مارت شو، الإبادة الجماعية، مفهومها وجذورها وتطورها وأين حدثت، نقله إلى العربية محي الدين حميدي، العبيكان للنشر.

٥. معجم المعاني الجامع.

٦. الرائد المعجم.

ثالثاً: المراجع الاتجليزية.

1. National unity and reconciliation commission, unity and reconciliation process in Rwanda, NURC, December 2016, ISBN: 978-

99977-709-3-6 (page: 8-9-13-18-20-21-25-26-29-85).

2. Uma Shankar Jha- Surya Narayan Yadav, Rwanda towards reconciliation, good governance and development, association of Indian Africanist, New Delhi, ISBN 81-87848-04-9 (page: from 22 to 26).

رابعاً المصادر الالكترونية:

١. البنك الدولي: www.albankalduwali.org.

٢. المرسال: www.almrsal.com

٣. الخليج: www.alkhaleg.ae/ ٢٠١٨

٤. العربي الجديد: www.alaraby.co.uk/

٥. الشرق: www.al-sharq.com

٦. http://www.chinapictorial.com.cn/al/ar.

٧. https://www.aa.com.tr/ar/.

8. https://data.albankaldawli.org/indicator/BN.KLT.DINV.CD?view=map&locations=RW

9. https://stringfixer.com/ar/Economy_of_Rwanda

10. www.wikiwand.com

11. www.bbc.com

12. www.sis.gov.eg

13. www.elbalad.news

14. www.france24.com

خامساً المقابلات الشخصية.

١. سفير السودان برواندا (صلاح احمد الصالح الجنيد)، لقاء مباشر، كيجالي، ٢٠١٦م.

2. Ms Rebecca Besant, regional director of (Search for the common ground), meeting in Khartoum, 2015.